



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتسن السأونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / محمد خزن حمود

التميز عليهما / المدعى عليهما: ١. وزير البلديات والاشغال العامة / إضافة لوظيفته

وكيله الموظف الحقوقي مصطفى جلال زغير .

٢. مدير بلدية العمارة / إضافة لوظيفته وكيله الموظف

الحقوقي مصطفى جلال زغير .

#### الادعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان خصصت له قطعة الارض السكنية المرقمة (٥٢/٣٩٠٠/حى الحسين القديم) في محافظة ميسان بموجب كتاب جمعية بناء المساكن للضباط التابعة إلى دائرة الميرة في وزارة الدفاع والمرقم (٨١٧٦) في ٢٠٠٢/١١/٤ وقد قام حينها بتسديد مبلغها ودفع الاشتراك وكافة الرسوم القانونية والخدمات الخاصة بالقطعة أعلاه بموجب الوصل المرقم (٨١٧٦٤) في ١٩٩٦/١١/٢٧ الصادر من الجمعية أعلاه ، وقام بمراجعة دائرة بلدية العمارة عدة مرات لغرض تسجيل القطعة المذكورة بأسمه وقدم عدة طلبات لتسجيلها الا ان دائرة بلدية العمارة امتنعت عن التسجيل ، نظلم المدعي بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢ وتم رفض نظلمه ، أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٦/٥ طالباً الحكم بتسجيل القطعة المذكورة بأسمه ، ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية وإدخال جمعية بناء مساكن الضباط شخصاً ثالثاً للأستيضاح في جلسة يوم ٢٠١٢/١٠/٣ وإخراجه في جلسة يوم ٢٠١٢/١٠/١٢ أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٧ وبعدد اضطرارية (٢٣٠/بقي/٢٠١٢) حكماً بالاتفاق يقضي بـرد دعوى المدعي ، طعن التميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة في ٢٠١٣/١/٧ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

كويت مارى عيراق

داد كاي بالآي ئيئتجياڊي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٦/اتحادية/تمييز/٢٠١٣

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لان قطعة الأرض المرقمة (٥٢/٣٩٠٠ حى الحسين القديم) فى محافظة ميسان كانت قد خصصت (للمدعى) التمييز من جمعية بناء المساكن للضباط وان المدعى طلب فى دعواه أعمال قيمتها ولم تسجل بأسمه رغم مراجعاته وان المدعى طلب فى دعواه أعمال معاملة التسجيل وان القطعة كانت قد خصصت فى ٢٠٠٢/١١/٤. ولان المدعى مسقط رأسه فى ميسان المنجر الكبير وان شروط التخصيص ان يكون المدعى مولود فى ميسان / العمارة وان القطعة خصصت للأسرى. ولان أعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (١١٢٧٨) فى ٢٠٠٥/٩/١٣ قد منع إجراء أي معاملة تسجيل للقطع المخصصة بموجب قرارات صادرة من رئاسة الجمهورية أو ديوان الرئاسة أو مجلس الوزراء أو أي دائرة أخرى فى ظل النظام السابق وقبل ٢٠٠٣/٤/٩. وهذا هو اتجاه محكمة التمييز ولان قطعة الأرض لم يتم إجراء نقلها قبل ٢٠٠٣/٤/٩ لذلك قررت محكمة القضاء الإداري رد الدعوى. وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق فى ٢٠١٣/٣/١٢.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد الساميالعضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون فؤس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن